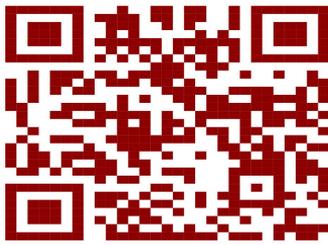


اثر السياسات الحديثة للاقتصاد الكلي في النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية (في كل من(العراق ، الامارات ، مصر) خلال المدة (2021-2000)

كهنهنگ خالد كريم / قسم الاقتصاد ،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة صلاح الدين- أربيل



CORRESPONDENCE

كهنهنگ خالد كريم

Gazang.kareem@su.edu.krd

2024/02/03 الاستلام

2024/03/24 القبول

2024/ 06/15 النشر

الكلمات المفتاحية:

سياسات الاقتصاد الكلي،
السياسة النقدية،
السياسة المالية،
أسعار الصرف،
أسعار الفائدة.

ملخص

يهدف البحث إلى التعرف على السياسات الحديثة للاقتصاد الكلي (النقدية والمالية) دورها في النمو الاقتصادي في العراق مقارنة بالإمارات ومصر ، وايضاً هدف إلى تحليل مدى فعالية كل من السياسات النقدية و المالية في التأثير على النمو الاقتصادي متمثلاً بنسبة التغير في النمو في الناتج المحلي الاجمالي. للسياسة المالية: (الإنفاق العام، والإيرادات العامة)، وجانبين للسياسة النقدية: (سعر الصرف ، سعر الفائدة وحجم الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص). لبيانات خلال المدة (2021-2000) . وظهرت نتائج الدراسة علاقات مختلفة حسب الدول ولكن بشكل عام بينت وجود علاقة وتأثير واضح في الاجل الطويل وبمستوى عالي بين التغيرات المستقلة لكل من السياسة النقدية والمالية والمتغير التابع في النمو الاقتصادي ، وهذا يعني ان كل من السياستين المالية والنقدية يساهمان في التأثير على النمو الاقتصادي كما بينت نتائج الدراسة ، ان فعالية السياسة المالية والمتمثلة في الانفاق الحكومي كانت اكثر فعالية في التأثير على النمو الاقتصادي من تأثير السياسة النقدية . وقدم البحث عدد من المقترحات الهامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.



About the Journal

ZANCO Journal of Humanity Sciences (ZJHS) is an international, multi-disciplinary, peer-reviewed, double-blind and open-access journal that enhances research in all fields of basic and applied sciences through the publication of high-quality articles that describe significant and novel works; and advance knowledge in a diversity of scientific fields.

<https://zancojournal.su.edu.krd/index.php/JAHS/about>

1. المقدمة

شهد العالم تطورات كبيرة وحاسمة في النصف الأخير من القرن الماضي، حيث برزت الأزمات الاقتصادية والمالية على المستوى العالمي، وكان نتيجة هذه الأزمات ارتفاع مستوى المديونية الخارجية والدين العام واختلال ميزان المدفوعات وظهور العجز في الموازنات في دول عديدة ممن كان لها دور هام في تحول دور السياسات النقدية، وطريقة عملها، وتغيير مفهوميها، ومع ظهور الفكر الكينزي الذي يدعو إلى أهمية تدخل الدولة في سياسات الاقتصاد الكلي؛ في سبيل الحد من الركود الاقتصادي ومعالجته، وتحقيق النمو والاستقرار؛ مما استوجب تغييرات عدة في السياسة النقدية والمالية؛ وكذلك تطور الأساليب، والأدوات، والأهداف للسياستين المالية والنقدية.

تعد السياسة النقدية من السياسات المحورية لتحقيق النمو والاستقرار، ولكنها تختلف من دولة إلى دولة أخرى من حيث التطبيق، وذلك بحسب المتغيرات والمحددات الاقتصادية لكل دولة على حدى؛ حيث تختلف نظرة الدول النامية إلى السياسة النقدية من حيث الأهداف عن النظرة الخاصة للدول المتقدمة، فمن وجهة نظر الدول المتقدمة أن الهدف الأساسي للسياسة النقدية يكمن في تحقيق استقرارها النقدي وتقويض معدلات التضخم، أما من وجهة نظر الدول النامية فالهدف من السياسة النقدية أعمق من ذلك؛ فهي تسعى من خلال هذه السياسة إلى تحقيق نمو اقتصادي، واستقرار نقدي، واستقرار أسواق صرف العملات، وتخفيض حدة مستويات البطالة.

كما تحتل السياسة المالية بين السياسات الأخرى مكانة هامة؛ كونها تقوم بالدور الأهم في الوصول إلى الأهداف التي يسعى الاقتصاد الوطني إلى تحقيقها، بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية للقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

أهمية البحث:

يلقي موضوع البحث أهمية كبيرة على النمو الاقتصادي في العراق مقارنة مع مصر والإمارات العربية في ظل التطور للهياكل الأساسية في السياستين المالية والنقدية، حيث سيتم دراسة النمو الاقتصادي المتمثل في النمو المحقق في الناتج المحلي الإجمالي عن طريق التركيز على جانبين هامين للسياسة المالية: (الإنفاق العام، والإيرادات العامة)، وجانبين للسياسة النقدية: (سعر الصرف، سعر الفائدة وحجم الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص). إن لكل متغير تأثيره الخاص على النمو الاقتصادي، وبالتالي دعت الحاجة للتعرف على المتغيرات ذات التأثير الأكبر في النمو الاقتصادي في حالة الاقتصاد العراقي مقارنة بمصر والإمارات. ويعكس موضوع النمو الاقتصادي مدى قوة اقتصاد الدولة فكلما كان معدل النمو الاقتصادي أفضل بها كانت أكثر جذباً للاستثمار الأجنبي؛ وذلك يدل على حالة الاتزان والانتعاش في الاقتصاد.

مشكلة البحث:

استقرار الاقتصاد الكلي يعتبر شرطاً أساسياً لتحقيق النمو والتنمية. ومع ذلك تعتبر التوصيات المتداولة التي تؤكد على الشروط التي ترسم معالم إدارة الاقتصاد الكلي والتي تأخذ بيده لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، ضيقة إلى حد بعيد. والتي أدت في الواقع إلى نتائج عكس المرجو منها في العديد من الدول النامية.

وكنتيجة للتركيز على تحقيق الأهداف الإنمائية والحاجة لتأمين تمويل مناسب لعمليات التنمية ظهرت الحاجة الملحة في الاقتصادات النامية إلى التغيير في الأساليب الإدارية للإقتصاد الكلي على النحو التالي: الحاجة إلى تطوير سياسات الاقتصاد الكلي، وبحيث تتجانس كل من السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر صرف العملة المحلية وإدارة حساب رأس المال في ميزان المدفوعات. واتباع أفق الزمنية بالمدى المتوسط، وأن يكون مرسوم وفق إطار يحدد الخطوط العريضة الناظمة للاستراتيجيات الخاصة بالاقتصاد الكلي والإنفاق العام. وكذلك مراعاة الأهداف الخاصة بالنمو الاقتصادي، والاستقرار لسبل العيش، وتأمين الفرص المناسبة للعمل، وعدم التضحية بها عن طريق التركيز على الاستقرار للاقتصاد الكلي وتقويض التضخم. ويمكن صياغة مشكلة البحث بالاسئلة الآتية:

-ما هو أثر مكونات السياسات الحديثة للاقتصاد الكلي المالية والنقدية على النمو الاقتصادي؟

-ما هي طبيعة هذا الأثر في حالة الاقتصاد العراقي؟

- ومن هذا السؤال الرئيسي نشق أسئلة فرعية تتمحور وتدور حولها البحث لتحليلها والإجابة عليها وتتمثل الأسئلة الفرعية في:
- ما هو مدى تأثير الإيرادات المحقق على النمو الاقتصادي؟
 - هل يوجد أثر للإنفاق العام على النمو الاقتصادي؟
 - ما مدى تأثير سعر الصرف على النمو الاقتصادي؟
 - ما هو تأثير الائتمان وسعر الفائدة على النمو الاقتصادي؟

هدف البحث:

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على السياسات الحديثة المتبعة في الاقتصاد الكلي من سياسة مالية وسياسة نقدية وتحديد دور وأثر هذه السياسات على النمو الاقتصادي بالتطبيق على العراق مقارنةً بالإمارات ومصر، وبالتالي توجيه صانع القرار في العراق بأي مكون في السياسات الحديثة للاقتصاد الكلي المالية والنقدية له تأثير أكبر في تحقيق التنمية الاقتصادية، وأي السياسية لها تأثير أكبر على معدلات النمو الاقتصادي.

فرضية البحث:

يقترض البحث :

- 1- ان كل من السياستين المالية والنقدية يساهمان في التأثير على النمو الاقتصادي.
- 2- ان فعالية السياسة المالية والمتمثلة في الانفاق الحكومي اكثر فعالية في التأثير على النمو الاقتصادي من تأثير السياسة النقدية .

حدود البحث:

الحدود المكانية: البيانات الخاصة بسياسات الاقتصاد الكلي في العراق - الامارات - مصر
الحدود الزمنية: عام 2000 - 2021.

منهجية البحث:

منهج البحث اعتمدنا في إعدادنا لهذا البحث عن المنهج الوصفي التحليلي منهج دراسة الحالة وذلك وفق جانين:
الجانب الأول: البحث النظرية من خلال الاطلاع على الكتب والأبحاث العلمية المنشورة التي تناولت موضوع سياسات الاقتصاد الكلي وأثره على التنمية الاقتصادية.و الجانب الثاني: يشمل إجراء تحليل للبيانات وفق طرق التحليل الاحصائي.

الاستعراض المرجعي :

- د. عامد حسنين الصعيدي (2015): بعنوان دور السياسات المالية والنقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية هدفت الدراسة إلى تحليل مدى فعالية كل من السياسات النقدية و المالية في التأثير على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية . تناولت دراسة اثر تغيير عرض النقود وسعر الفائدة ودورهام في التأثير في دفع عجلة النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية . استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة تطور معدل نمو بعض المحددات المهمة للسياستين وتم استخدام نموذج قياسي يتم تطبيقه باستخدام اسلوب السلاسل الزمنية لبيانات الفترة 1912-1986 ،

نتائج الدراسة وجود علاقة وتأثير واضح في الاجل الطويل وبمستوى عالي بين المتغيرات المستقلة لكل من السياسة النقدية والمالية والمتغير التابع النمو الاقتصادي.، قدم الباحث عدد من التوصيات ومن اهمها ضرورة التنسيق بين كل من السياسة النقدية والمالية لما تحتاج اليه السياسة الاقتصادية من توازن دقيق وتناغم كبير بين السياسة المالية والسياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وكانت نتائج هذه الدراسة مماثلة لنتائج الدراسة الحالية في وجود أثر للسياستين المالية والنقدية في النمو الاقتصادي وخصوصاً الانفاق الحكومي.

- زاهد قاسم الساعدي & إبراهيم كاطع علو (2016)، اثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي في العراق كان هدف الدراسة محاولة تقييم مدى فاعلية بعض الادوات النقدية في علاج ومواجهة المشاكل . والتعرف على الآثار التي أفرزتها المشاكل المزمنة في الاقتصاد العراقي وجود علاقة سببية باتجاه واحد من سعر الصرف إلى الناتج المحلي الإجمالي اي ان سعر الصرف يتسبب بنسبة معينة في الناتج المحلي الاجمالي، يعتبر عرض النقد المتغير القائد الوحيد الذي يؤثر ويتأثر بالناتج المحلي الاجمالي مما يعني وجود علاقة سببية في اتجاهين ، وهذا يمثل وجهة النظر النقودية التي تعتبر ان عرض النقد يمثل جانب الطلب الكلي والناتج المحلي الاجمالي يمثل العرض الكلي

2- الإطار النظري للبحث : السياسة المالية والنقدية في الاقتصاد المعاصر

يستعرض هذا المبحث الجانب النظري للبحث وكما يلي:

2-1: السياسة المالية في الاقتصاد المعاصر:

2-1-1 تعريف السياسة المالية في الاقتصاد المعاصر:

أ-ترجع إلى كلمة فرنسية (FISC) : تعني بيت المال أو الخزانة وهي ترادف في معناها كلا من المالية العامة وميزانية الدولة (عبد الغفور، 2009، 221).

ب-هي مجموعة الاجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة أهداف اقتصادية محددة " (البياتي، 2001، 453).

ت-السياسة التي بموجبها تستخدم الحكومة برامج نفقاتها و إيراداتها من أجل تحقيق آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على الدخل القومي والانتاج والعمالة".

ث-تعريف الجمعية الاقتصادية الأمريكية ((AEA): "السياسة المالية هي تلك الاجراءات و التوجيهات التي تهتم بالآثار الكلية للانفاق الحكومي والضرائب على الدخل والانتاج".

2.1.2: أدوات السياسة المالية في الاقتصاد المعاصر (صبري، 1974، 20)

أ-الإنفاق العام : هو المبالغ النقدية الذي تخصصه السلطات العامة (الحكومة) لتلبية الحاجات التي لا يستطيع المجتمع بقدراته الفردية أن يلبيها بكفاءة . ويقوم الإنفاق العام بدور كبير و هام في تسريع معدل التنمية الاقتصادية للدول النامية من خلال القيام بالعديد من النفقات العامة الاجتماعية والاقتصادية من أجل المساهمة في تطوير أنشطة الدولة الصناعية والزراعية بالإضافة إلى توسيع الأسواق، والقيام بالعديد من البحوث والاختراعات الجديدة مما يساهم في رفع معدل الاستثمار .

ب-الضريبة : هي أقطاع نقدي تفرضه السلطة على الافراد بشكل اجباري ونهائي وبدون مقابل وذلك من أجل تغطية الأعباء العامة. وهي عبارة عن فريضة مالية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة .

ج -الدين العام (القروض): يشير الدين العام أو القرض إلى جميع القروض التي تحصل عليها الدولة سواء من مصادر داخلية أو خارجية ويتم اللجوء إلى الاقتراض من أجل توفير الأموال اللازمة لتمويل العجز وهي تلك المبالغ النقدية التي تقتريها الدولة مع التعهد بتسديد أصل الدين ودفع الفوائد عن مدته وفقاً لشروط العقد.

2-1-2-3 أهداف السياسة المالية في إطار الاقتصاد المعاصر: (صبري، 1974، 20)

أ- إعادة توزيع الدخل : وذلك لتقليل التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات والتقريب بين طبقات المجتمع .

ب- توفير الخدمات الأساسية في المجتمع : حيث تسعى الدولة إلى توفير الخدمات التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها، مثل الدفاع والأمن والعدل والتي تسمى بالسلع العامة حيث أن توفير هذه السلع يتطلب تكاليف بالغة ليس بمقدار الأفراد دفع قيمتها.

ت-تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تستخدم الحكومة كلا من الانفاق الحكومي والضرائب بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي . ففي حالة التضخم فإن الحكومة تستخدم سياسة مالية انكماشية وذلك عن طريق زيادة في معدلات الضرائب وتخفيض في الإنفاق

الحكومي. وفي حالة الكساد فإن الدولة تستخدم سياسة مالية توسعية وذلك عن طريق تخفيض معدلات الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي.

ث- تحقيق التنمية الاقتصادية : تعتبر السياسة المالية عنصراً أساسياً في السياسة الاقتصادية للدولة فهي دراسة تحليلية للنشاط المالي لما تتضمنه من تكيف كمي لحجم النفقات العامة والإيرادات العامة ، وتكيف نوى لأوجه الإنفاق العام ومصادره وتسعى إلى تحقيق أهدافها في حدود الإمكانيات المتاحة، وذلك لدفع عجلة التنمية إلى الأمام. (صبري، 1974، 21).

2-2: السياسة النقدية في الاقتصاد المعاصر:

2-2-1 تعريف السياسة النقدية في الاقتصاد المعاصر:

هي اجراءات تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة حيث يقوم البنك المركزي بشراء السندات الحكومية طويلة الأجل من المؤسسات المالية بما فيه البنوك التجارية بهدف ضخ السيولة في الاقتصاد لجعل أسعار الفائدة قريبة من الصفر وبالتالي إعادة انعاش النمو الاقتصادي. (Wonter, 2016, 10)

هناك من عرفها على أنها مجموعة من الأدوات الحديثة للسياسة النقدية والتي تطبق من طرف البنوك المركزية في ظروف خاصة كالأزمات المالية والاقتصادية عن طريق تقديم تسهيلات ائتمانية، وتيسيرات كمية، وتوفير السيولة بالعملات المحلية والأجنبية كل ذلك بهدف دعم سير القطاع المالي، وحماية الاقتصاد الحقيقي من تداعيات الازمة المالية. (Michael, 2012, 276)

وأيضا هناك من يعرفها على أنها مجموعة من التدابير غير التقليدية للسياسة النقدية والتي تهدف إلى تحقيق النقاط التالية (Olivier , 2009, 02):

أ- توجيه توقعات المتعاملين الخواص بشأن أسعار الفائدة الرئيسية المستقبلية.

ب- زيادة حجم التزامات البنك المركزي، وبالتالي القاعدة النقدية.

ت- تعديل أصول البنك المركزي

ومنه فمن التعريفات السابقة نجد أن السياسة النقدية غير التقليدية هي مجموعة من الأدوات الحديثة (تيسير كمي، أسعار فائدة صفرية، تسهيل نوعي) والتي تستخدمها البنوك المركزية عندما تمر اقتصادات الدول بمرحلة من الكساد والركود، فتعمل البنوك المركزية جاهدة على خفض نسب الفائدة إلى معدلات متدنية لتشجع البنوك على إقراض الشركات لدفع عجلة الانتاج والبدء في تحفيز الاقتصاد وتنشيطه من جديد.

2-2-2 أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد المعاصر:

يمكن أن نصنفها ضمن ثلاثة مجموعات :

أ- أداة أسعار الفائدة المنخفضة جدا والممتدة لفترة طويلة Low i

سادت أسعار الفائدة الرئيسية الحقيقية المنخفضة لفترات طويلة أغلب الاقتصاديات المتقدمة خلال ظروف الأزمة سواء في الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، واليابان...، ويتخذ البنك المركزي قرار خفض معدل الفائدة عندما يلاحظ بطء في معدلات النمو الاقتصادي، من أجل ضخ كميات كبيرة من السيولة لدفع حركة الاقتصاد بشكل عام لتصل إلى مرحلة الإنعاش الاقتصادي.

وترتكز هذه الأداة من خلال الالتزام الصريح أو الضمني للبنك المركزي للحفاظ على معدل الفائدة الرئيسي القريب من الصفر لفترة معينة، ويهدف هذا الإجراء إلى ترسيخ التوقعات المستقبلية لسعر الفائدة عند مستوى جد منخفض، مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض معدل الفائدة وارتفاع توقعات التضخم التي تولدها السياسة النقدية التوسعية المنتهجة للبنك المركزي. وبصفة عامة ترمي هذه الأداة إلى تشجيع البنوك على تحمل المخاطر طويلة الأجل وزيادة الإقراض المصرفي من خلال تحديد معدل فائدة على الودائع عند عتبة أقل من الصفر. (نوفل، 2015، ص 316-317).

ب- أدوات التسهيل الكمي (Quantitative Easing)

يمثل التسهيل الكمي سياسة نقدية غير تقليدية يستخدمها البنك المركزي لتنشيط الاقتصاد الوطني عندما تصبح أدوات السياسة النقدية النمطية غير فعالة، وتمثل في الحقيقة آخر أسلحة البنك المركزي بعد أن دفع بأسعار الفائدة نحو الصفر، ومنعا للوقوع في مصيدة السيولة.

ويقصد بالتسهيل الكمي إجراءات السياسة النقدية المتخذة من قبل البنك المركزي لاستعادة الثقة الأسواق المالية بشراء كميات كبيرة من الأوراق المالية غالباً تكون السندات الحكومية التي تحتفظ بها الشركات والبنوك أو المستثمرين وحتى لو كانت تلك السندات لدولة في حالة عجز مالي، وذلك قصد تحقيق الهدف المنشود وهو خفض تكلفة الإقراض للدول المتعثرة أو بالأحرى خفض العائد على السندات السيادية. (Bowdler & Radia, 2012, 603).

ت-التسهيل النوعي (الائتماني) (Bowdler & Radia, 2012, 621) (Qualitatif -crédit- Easing)

يرتكز التسهيل النوعي على تغيير تركيبة أصول ميزانية البنك المركزي دون الضرورة لرفعها، فالهدف من هذه السياسة ليس زيادة كمية الاحتياطات الاضافية للخصوم بل تغيير الأسعار المتعلقة بالأوراق المالية المستهدفة.

تركز سياسة تسهيل الائتمان على مزيج من القروض والأوراق المالية التي يحتفظ بها البنك المركزي وعلى كيفية تكوين هذه الأصول التي تؤثر على شرط الائتمان للشركات والعائلات، ويشمل التسهيل النوعي على زيادة المعروض النقدي بعدم شراء السندات الحكومية، ولكن بشراء أصول القطاع الخاص مثل سندات الشركات والأوراق المالية المدعومة برهن عقاري (أصول غير تقليدية)، للسماح للبنك المركزي للوصول إلى جملة من الأهداف منها: الوصول إلى معدل الفائدة المستهدف، تسهيل شروط التمويل لدى الشركات والمؤسسات المالية، تحسين إجمالي الظروف المالية في قطاعات السوق المالية (القطاع الخاص)، وبالتالي فإن التسهيل الائتماني يؤدي إلى تغيير مكونات أصول البنك المركزي دون المساس بحجم الميزانية العمومية للبنك غير أن هذه السياسة تعرض البنك المركزي لمخاطر، أي الخسائر المتعلقة بفقدان الضمان المشتري. والتسهيل الائتماني نوعين:

-تسهيل ائتماني مباشر

-تسهيل ائتماني غير مباشر

2-2-3- قنوات تأثير السياسة النقدية في الاقتصاد المعاصر:

إن الهدف الأساسي من تطبيق الأدوات الحديثة للسياسة النقدية (أداة التسيير الكمي مثلاً) هو نقل تأثير هذه الأدوات إلى الاقتصاد الحقيقي للقضاء على الأزمة أو التخفيف من حدتها عن طريق مجموعة من القنوات ما يلي :

أ-قناة التضخم

ب-قناة سعر الصرف

ت-قناة توازن المحافظ المالية

ث-قناة السيولة

ج-قناة الثقة

ح-قناة الإقراض المصرفي

3.الجانب التطبيقي للبحث : اثر السياسات الحديثة للاقتصاد الكلي في النمو الاقتصادي

استعرض البحث بشكل موجز أداء الاقتصاد العراقي إلى جانب الاقتصاد المصري والاماراتي معززا ببعض المؤشرات المهمة، حيث أن مرحلة التحولات تتسم غالباً بظهور مشاكل معقدة تسعى الحكومات لإيجاد الحلول لها، ونجد أن هذه المرحلة استغرقت وقتاً أكثر من اللازم مما تسبب في تجذر العديد من الأمراض ، وأهمها الفساد بأشكاله المختلفة حيث تعرضت العراق إلى صدمات هامة زعزت أركانه نتيجة التدهور العالمي في أسعار النفط، وبما أن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي فقد كان في مقدمة الدول المتأثرة من حيث الموارد المالية فقد انخفضت موارده وأثر ذلك في العديد من قطاعاته الاقتصادية، وأما الصدمة الثانية فقد تمثلت بالهجمة الإرهابية التي تعرض لها العراق فقد احتل الإرهاب ثلث العراق، وهنا أضيف عبء آخر على الاقتصاد العراقي وهو محاربة الإرهاب، وما تبعه من نزوح وتدمير البنية التحتية في المدن المحتلة والمحرة وتوقف للعديد من المؤسسات، بالإضافة للفساد الذي تربع على عرش الأمراض التي تغلغلت في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 بالإضافة للتأثير الذي أضفاه عدم الاستقرار السياسي والغياب للاستراتيجية الواضحة لعمل الاقتصاد ونشاطاته، ومن هنا وقع العراق في خضم أزمات وكوارث كبيرة وما زال.

متغيرات البحث:

من خلال البحث نسعى إلى بيان أثر سياسات الاقتصاد الكلي النقدية والمالية في النمو الاقتصادي والاجابة على تساؤلات البحث حيث تم تعيين المتغيرات كما يلي:
المتغير التابع: يعبر عنه بالرمز (GDP) النمو الاقتصادي والذي يعبر عن مستوى النمو الاقتصادي وتم اعتبار نسبة النمو في الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي.

المتغيرات المستقلة:

- PR: الإيرادات العامة
- PE: الإنفاق العام
- ER: تغير سعر الصرف
- IR-LC: سعر الفائدة والائتمان المحلي
- U_i متغير عشوائي

$$Gdp = a + \beta_1 (PR) + \beta_2 (PE) + \beta_3 (ER) + \beta_4 (IR-LC) + U_i$$

وفق النموذج :

وسيتم اختبار العلاقة بين المتغيرات باستخدام أسلوب الانحدار بالتطبيق على برنامج SPSS ، ويمثل الجدول التالي معدلات النمو في إجمالي الناتج المحلي المحققة في البلدان محل الدراسة :

جدول (1)			
نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً) في (مصر - العراق - الامارات)			
الإمارات العربية المتحدة	العراق	جمهورية مصر العربية	Country Name
ARE	IRQ	EGY	Y
10.853	16.922	6.370	2000
1.399	1.761	3.535	2001
2.433	-8.198	2.390	2002
8.801	-36.658	3.193	2003
9.566	53.382	4.092	2004
4.855	1.672	4.472	2005
9.837	5.646	6.844	2006
3.184	1.886	7.088	2007
3.192	8.228	7.156	2008
-5.243	3.379	4.674	2009
1.603	6.403	5.147	2010
6.929	2.226	1.765	2011
4.777	13.936	7.546	2012
5.056	7.629	2.185	2013
4.166	0.197	2.916	2014
6.787	4.723	4.372	2015
5.561	13.787	4.347	2016
0.735	-1.820	4.181	2017

1.314	2.634	5.314	2018
1.108	5.514	5.558	2019
-4.957	-11.324	3.570	2020
3.916	2.783	3.327	2021

المصدر : من عمل الباحثة الاعتماد البنك الدولي data.albankaldawli.org

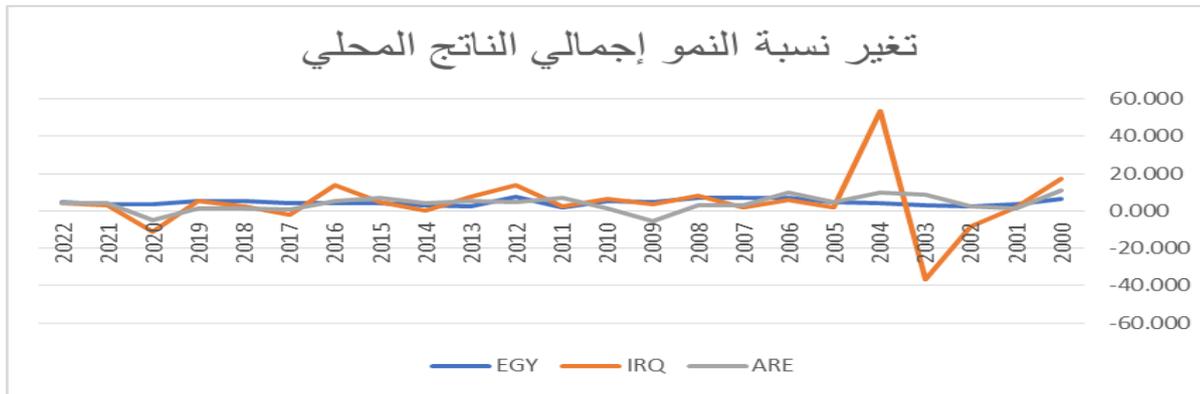


المصدر : من عمل الباحثة الاعتماد على البيانات في الجدول (1).

الشكل (1)

متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)

نلاحظ من متوسط نسب النمو للدول الثلاث المدروسة أن مصر تحتل المرتبة الأولى في نسبة النمو بنسبة تصل إلى 4.5 تليها دولة العراق بنسبة 4.3 تليها دولة الامارات العربية بنسبة 3.9 .



المصدر : من عمل الباحثة الاعتماد على البيانات في الجدول (1).

الشكل (2)

تغير نسبة النمو في إجمالي الناتج المحلي

يلاحظ من الشكل (2) التغير الحاد في نسبة النمو في إجمالي الناتج المحلي حيث بلغ أدنى مساوياته ويبلغ -30% في عام 2003 تزامناً مع الأزمة التي مر بها العراق ونتيجة لانتشار الفساد بالإضافة إلى مشكلة الارهاب بينما يعود الاقتصاد والنمو إلى الانتعاش ويبلغ ذروته عام 2005 بينما نجد أن النمو في الاقتصاد في كل من مصر والامارات يعتبر غير متذبذب ويتجه نحو الاستقرار.

1.3. قياس أثر الإيرادات العامة في النمو الاقتصادي:

جدول (2)			
نسبة الإيرادات المحققة من إجمالي الناتج المحلي في (مصر - العراق - الامارات)			
الإمارات العربية المتحدة	العراق	جمهورية مصر العربية	Country Name
ARE	IRQ	EGY	Y
4.1254998	19.877	28.8	2000
4.1377317	24.292	27.9	2001
3.9097255	24.350	27.4	2002
3.7921089	25.431	28.5	2003
4.1478986	24.350	28.2	2004
4.3182811	25.431	24.7	2005
4.0152873	24.640	28.5	2006
3.9097255	24.292	28.1	2007
3.7921089	28.139	27.8	2008
4.1478986	27.117	27.7	2009
4.3182811	27.624	25.1	2010
4.1254998	26.920	22	2011
4.1377317	24.784	22.6	2012
3.9097255	21.931	23	2013
3.7921089	20.228	26	2014
4.1478986	21.416	21.9	2015
4.3182811	19.877	18.1	2016
4.0152873	20.989	19	2017
3.9182499	26.920	18.3	2018
4.2593237	27.624	17.9	2019
5.2591716	24.350	16.7	2020
5.2591716	25.431	16.7	2021

المصدر : من عمل الباحثة الاعتماد البنك الدولي data.albankaldawli.org.

يلاحظ من الجدول (2) وجود تأثير للإيرادات المحققة على نسبة النمو في مصر بنسبة تفوق تأثيرها في كل من العراق والامارات .

جدول (3)

أثر نسبة الإيرادات المحققة من إجمالي الناتج المحلي في (مصر - العراق - الامارات)

Coefficients ^a						
Sig.	t	Standardized Coefficients Beta	Std. Error	Unstandardized Coefficients B		Model
0.585	-0.557	-0.138	1.458	-0.812	PR	العراق
0.003	1.051	0.500	0.182	0.191		مصر

0.006	-1.974	-0.488	0.023	-0.457	الامارات
-------	--------	--------	-------	--------	----------

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على النتائج برنامج SPSS .

يلاحظ من الجدول (3) أن معامل الانحدار β_1 يساوي:

-في العراق -0.812 فبالنسبة للعراق لا يعتبر معامل الانحدار دال احصائياً لأن القيمة الاحتمالية للدلالة Sig. تساوي 0.585 وهي أكبر من 0,01 أي أن معامل الانحدار غير دال احصائياً كون ان العراق يعتمد على إيرادات النفط والتي تتسم بالتذبذب .

-في مصر 0.191 فبالنسبة لمصر يعتبر معامل الانحدار دال احصائياً لأن القيمة الاحتمالية للدلالة Sig. تساوي 0.003 وهي أصغر من 0,01 أي أن معامل الانحدار دال احصائياً .

-في الامارات -0.457 فبالنسبة للامارات يعتبر معامل الانحدار دال احصائياً لأن القيمة الاحتمالية للدلالة Sig. تساوي 0.006 وهي أصغر من 0,01 أي أن معامل الانحدار دال احصائياً.

وهذا يدل على عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية للإيرادات العامة في العراق على النمو الاقتصادي العراقي ووجود أثر ذو دلالة للإيرادات العامة في كل من مصر والامارات على النمو الاقتصادي.

2.3. قياس أثر الانفاق العام في النمو الاقتصادي:

جدول (4)

نسبة الانفاق العام من إجمالي الناتج المحلي في (مصر - العراق -الامارات)

Country Name	جمهورية مصر العربية	العراق	الإمارات العربية المتحدة
	EGY	IRQ	ARE
2000	30	29.85	90.453866
2001	30.1	29.45	91.546121
2002	29.9	30.83	94.064864
2003	31	29.65	90.453866
2004	30.6	30.83	89.487011
2005	31.7	29.65	84.382231
2006	36.2	34.13	82.214981
2007	33.4	35.11	92.029958
2008	34.1	55.27	90.777776
2009	34.2	44.31	94.155299
2010	32.9	52.53	79.392704
2011	32.1	54.86	71.512813
2012	33.5	64.30	62.095447
2013	36.7	67.81	62.55894
2014	38	47.51	67.533277
2015	34.2	38.16	71.071079
2016	30.2	31.94	72.270144
2017	29.7	37.26	74.861
2018	27.9	40.26	72.798975
2019	26.1	49.64	73.870017
2020	24.6	29.65	77.40725
2021	24.6	40.17	77.40725

المصدر : من عمل الباحثة الاعتماد البنك الدولي data.albankaldawli.org.

يتبين من الجدول 4 وجود تأثير نسبة الانفاق للسنوات المدروسة بالتطبيق على الدول الثلاث على نسبة النمو في مصر بنسبة تفوق تأثيرها في كل من العراق والامارات كما نجد وجود تشتت كبير في حجم الانفاق في كل من العراق يصل إلى 134 تليها دولة الامارات 106. وإن قيم الانفاق الحكومي الاستثماري في العراق منبانية طيلة فترة الدراسة ولكنها بلغت ذروتها في عامي 2012-2013 حيث زاد عدد المشاريع الاستثمارية في هذين العامين بينما نجد انخفاض هذه القيم في عام 2020 نتيجة التأثير بانتشار فايروس كورونا وما تلاه من انخفاض اسعار النفط الذي يمثل 90% من نسبة الإيرادات العامة.

جدول (5)

أثر نسبة الانفاق العام من إجمالي الناتج المحلي في (مصر - العراق - الامارات)

Coefficients ^a						
Sig.	T	Standardized Coefficients Beta	Std. Error	Unstandardized Coefficients B		Model
0.007	0.411	0.107	0.345	0.142	PE	العراق
0.008	0.224	0.904	0.188	0.421		مصر
0.002	-1.330	-0.535	0.015	-0.202		الامارات

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

نجد من الجدول (5) أن معامل الانحدار B_2 يساوي:
 -في العراق 0.142 فبالنسبة للعراق يعتبر معامل الانحدار دال احصائياً لأن القيمة الاحتمالية للدلالة Sig. تساوي 0.007 وهي أصغر من 0,01 أي أن معامل الانحدار دال احصائياً .
 -في مصر 0.421 فبالنسبة لمصر يعتبر معامل الانحدار دال احصائياً لأن القيمة الاحتمالية للدلالة Sig. تساوي 0.008 وهي أصغر من 0,01 أي أن معامل الانحدار دال احصائياً .
 -في الامارات -0.202 فبالنسبة للامارات يعتبر معامل الانحدار دال احصائياً لأن القيمة الاحتمالية للدلالة Sig. تساوي 0.002 وهي أصغر من 0,01 أي أن معامل الانحدار دال احصائياً.
 وهذا يدل على وجود أثر ذو دلالة احصائية للانفاق العام في العراق على النمو الاقتصادي العراقي وكذلك وجود أثر ذو دلالة للانفاق العام في كل من مصر والامارات على النمو الاقتصادي.

3.3. قياس أثر تغير سعر الصرف في النمو الاقتصادي:

جدول (6)

سعر الصرف في (مصر - العراق - الامارات)

ARE	IRQ	EGY	Country Name
3.6725	1930	3.47	2000
3.6725	1929	3.97	2001
3.6725	1957	4.5	2002
3.6725	1936	5.85	2003
3.6725	1453	6.2	2004
3.6725	1472	5.78	2005
3.6725	1475	5.73	2006
3.6725	1267	5.64	2007
3.6725	1203	5.43	2008
3.6725	1182	5.54	2009

3.6725	1185	5.62	2010
3.6725	1196	5.93	2011
3.6725	1233	6.06	2012
3.6725	1232	6.87	2013
3.6725	1214	7.08	2014
3.6725	1247	7.69	2015
3.6725	1245	10.03	2016
3.6725	1246	17.78	2017
3.6725	1247	17.77	2018
3.6725	1250	16.77	2019
3.6725	1450	15.76	2020
3.6725	1450	15.76	2021

المصدر : من عمل الباحثة الاعتماد البنك الدولي data.albankaldawli.org.

يلاحظ من الجدول (6) وجود تأثير نسبة لسعر الصرف للسنوات المدروسة بالتطبيق على الدول الثلاث على نسبة النمو في العراق بنسبة تفوق تأثيرها في كل من مصر والامارات حيث تحقق دولة الامارات ثبات في سعر الصرف خلال الفترة المدروسة فلا يمكن ايجاد اثر لتغير سعر الصرف على النمو. وفي عام 2003 تراجع سعر صرف الدينار إلى مستويات 1936 دينار، وقد سجل في الوقت الحالي مستوى 1460 دينار لكل دولار.

جدول (7)

أثر التغير في سعر الصرف في (مصر - العراق - الامارات) في النمو الاقتصادي

Coefficients ^a						
Sig.	t	Standardized Coefficients Beta	Std. Error	Unstandardized Coefficients B		Model
0.549	-0.612	-0.156	0.175	-0.107	ER	العراق
0.539	0.627	0.405	0.225	0.141		مصر

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

نجد من الجدول (7) أن معامل الانحدار β_3 يساوي: في العراق -0.107 فبالنسبة للعراق يعتبر معامل الانحدار غير دال احصائياً لأن القيمة الاحتمالية للدلالة Sig. تساوي 0.549 وهي أكبر من 0,01 أي أن معامل الانحدار غير دال احصائياً. في مصر 0.141 فبالنسبة لمصر يعتبر معامل الانحدار غير دال احصائياً لأن القيمة الاحتمالية للدلالة Sig. تساوي 0.539 وهي أكبر من 0,01 أي أن معامل الانحدار غير دال احصائياً. في الامارات : فبالنسبة للامارات لا يوجد أي أثر وذلك بسبب أن سعر الصرف ثابت طيلة فترة الدراسة. وهذا يدل على وجود أثر ذو دلالة احصائية لتغير سعر الصرف في العراق على النمو الاقتصادي العراقي وكذلك عدم وجود أثر ذو دلالة لتغير سعر الصرف في كل من مصر والامارات على النمو الاقتصادي.

4.3. قياس أثر سعر الفائدة في النمو الاقتصادي:

جدول (8)
سعر الفائدة في (مصر - العراق - الامارات)

ARE	IRQ	EGY	Country Name
0.33883168	6.16	8.9	2000
0.32358135	6.8	11.2	2001
0.33063011	6.16	10.3	2002
0.33743509	6.8	6.3	2003
0.3565506	6.16	1.5	2004
0.40284281	6.8	6.5	2005
0.43753108	7.7	4.9	2006
0.47941474	8.3	-0.1	2007
0.5575725	8.6	1.1	2008
0.46990451	8.3	0.7	2009
0.52231922	8.2	0.8	2010
0.57906287	8.2	-0.6	2011
0.59298151	7.9	6.3	2012
0.60267283	7.9	3.3	2013
0.5943001	7.4	0.4	2014
0.59572081	7.4	1.5	2015
0.59625653	7.5	6.9	2016
0.6049808	7.5	-3.9	2017
0.63776043	5	-2.6	2018
0.60653851	4.7	2.2	2019
0.52720989	4	4.8	2020
0.52720989	4	4.8	2021

المصدر : من عمل الباحثة الاعتماد البنك الدولي data.albankaldawli.org.

يلاحظ من خلال الجدول (8) وجود تأثير نسبة سعر الفائدة للسنوات المدروسة بالتطبيق على الدول الثلاث على نسبة النمو في دولة الامارات بنسبة تفوق تأثيرها في كل من العراق ومصر كما أكبر نشئت في سعر الفائدة في مصر.

جدول (9)

أثر تغيير سعر الفائدة في (مصر - العراق - الامارات) في النمو الاقتصادي

Coefficients ^a						
Sig.	t	Standardized Coefficients Beta	Std. Error	Unstandardized Coefficients B		Model
0.009	-0.079	-0.021	0.293	-0.231	IR- LC	العراق
0.009	-0.066	-0.023	0.145	-0.954		مصر
0.003	-1.180	-0.494	1.507	-1.778		الامارات

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

نجد من الجدول السابق أن معامل الانحدار B_4 يساوي:

-في العراق -0.321 فبالنسبة للعراق يعتبر معامل الانحدار غير دال احصائياً لأن القيمة الاحتمالية للدلالة Sig. تساوي 0.009 وهي أصغر من 0,01 أي أن معامل الانحدار دال احصائياً .

-في مصر -0.954 فبالنسبة لمصر يعتبر معامل الانحدار دال احصائياً لأن القيمة الاحتمالية للدلالة Sig. تساوي 0.009 وهي أصغر من 0,01 أي أن معامل الانحدار دال احصائياً.

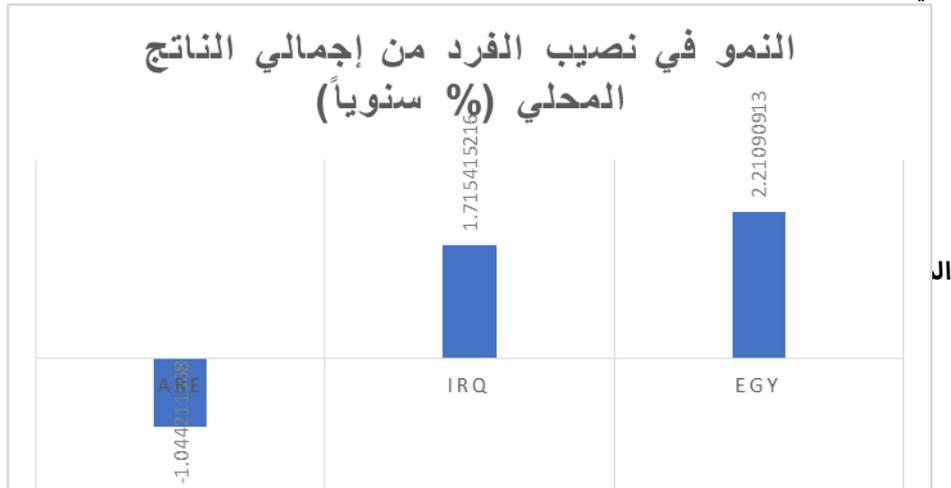
-في الامارات : -1.778 فبالنسبة للامارات يعتبر معامل الانحدار دال احصائياً لأن القيمة الاحتمالية للدلالة Sig. تساوي 0.003 وهي أصغر من 0,01 أي أن معامل الانحدار دال احصائياً.

وهذا يدل على وجود أثر ذو دلالة احصائية لتغير سعر الفائدة في العرق على النمو الاقتصادي العراقي وكذلك وجود أثر ذو دلالة لتغير سعر الفائدة في كل من مصر والامارات على النمو الاقتصادي.

جدول (10)			
النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)			
ARE	IRQ	EGY	Country Name
4.836129645	13.08522292	4.188865984	2000
-3.851554147	-1.427583502	1.427875027	2001
-2.625471695	-11.09943721	0.271350021	2002
3.67104717	-38.56171996	1.061259567	2003
4.630576274	49.03163745	1.998606848	2004
-2.190420613	-1.303074174	2.420125626	2005
-4.017715396	4.890020693	4.784127568	2006
-13.9233874	2.755518602	5.018084821	2007
-13.28742756	6.163087815	5.07816837	2008
-17.1453939	-0.274959244	2.645918665	2009
-4.256385863	3.081542552	3.036697187	2010
5.763433442	3.848929643	-0.457409359	2011
3.691201307	8.9355065	-0.059787762	2012
4.012692142	2.722580156	-0.153662237	2013
3.174202489	-3.25142072	0.531824069	2014
5.817357874	1.917912089	2.095538308	2015
4.65350539	11.02301619	2.192208625	2016
-0.087326072	-4.10746397	2.128743382	2017
0.517239889	0.182367803	3.33314698	2018
0.323686531	3.044174774	3.680862242	2019
-5.731044525	-13.39427584	1.79013824	2020
3.052400524	0.477552176	1.627318692	2021
-1.044211568	1.715415216	2.21090913	متوسط

المصدر : من عمل الباحثة الاعتماد البنك الدولي data.albankaldawli.org

يتبين من الجدول السابق أن نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في مصر يفوق تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق والامارات.



بلغ متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في مصر 2.2 يليه نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق 1.7 وفي المرتبة الاخيرة الامارات العربية بنمو سالب يبلغ -1.04 كما يتم ملاحظة في الشكل (3).

4.4 الإستنتاجات

توصل هذا البحث الى مجموعة من الاستنتاجات يمكن استعراضها كمايلي :

1-وجود تأثير للايرادات المحققة على نسبة النمو في مصر بنسبة تفوق تأثيرها في كل من العراق والامارات
2-وجود تأثير نسبة الانفاق للمدروسة بالتطبيق على الدول الثلاث على نسبة النمو في مصر بنسبة تفوق تأثيرها في كل من العراق والامارات كما نجد وجود تشتت كبير في حجم الانفاق في كل من العراق يصل إلى 134 تليها دولة الامارات 106.
3-عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية لسياسة الإيرادات العامة في النمو الاقتصادي في العراق حيث كان الارتباط -0.812 وبالنسبة للعراق لا يعتبر معامل الانحدار دال احصائياً لأن القيمة الاحتمالية للدلالة Sig تساوي 0.585 وهي أكبر من 0,01 أي أن معامل الانحدار غير دال احصائياً ووجود هذا الأثر في مصر 0.191 وبالنسبة لمصر يعتبر معامل الانحدار دال احصائياً لأن القيمة الاحتمالية للدلالة Sig تساوي 0.003 وهي أصغر من 0,01 أي أن معامل الانحدار دال احصائياً وفي الامارات 0.457 وبالنسبة للامارات يعتبر معامل الانحدار دال احصائياً لأن القيمة الاحتمالية للدلالة Sig تساوي 0.006 وهي أصغر من 0,01 أي أن معامل الانحدار دال احصائياً .

4-وجود أثر ذو دلالة احصائية لسياسة الانفاق في النمو الاقتصادي في العراق 0.142 وبالنسبة للعراق يعتبر معامل الانحدار دال احصائياً لأن القيمة الاحتمالية للدلالة Sig تساوي 0.007 وهي أصغر من 0,01 أي أن معامل الانحدار دال احصائياً وفي مصر 0.421 وبالنسبة لمصر يعتبر معامل الانحدار دال احصائياً لأن القيمة الاحتمالية للدلالة Sig تساوي 0.008 وهي أصغر من 0,01 أي أن معامل الانحدار دال احصائياً وفي الامارات 0.202 وبالنسبة للامارات يعتبر معامل الانحدار دال احصائياً لأن القيمة الاحتمالية للدلالة Sig تساوي 0.002 وهي أصغر من 0,01 أي أن معامل الانحدار دال احصائياً .

5-عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية لسياسة تغير سعر الصرف في النمو الاقتصادي في العراق -0.107 وبالنسبة للعراق يعتبر معامل الانحدار غير دال احصائياً لأن القيمة الاحتمالية للدلالة Sig تساوي 0.549 وهي أكبر من 0,01 أي أن معامل الانحدار غير دال احصائياً وكذلك في مصر 0.141 وبالنسبة لمصر يعتبر معامل الانحدار غير دال احصائياً لأن القيمة الاحتمالية للدلالة Sig تساوي 0.539 وهي أكبر من 0,01 أي أن معامل الانحدار غير دال احصائياً وفي الامارات : وبالنسبة للامارات لا يوجد أي أثر وذلك بسبب أن سعر الصرف ثابت طيلة فترة الدراسة.

6-وجود أثر ذو دلالة احصائية لسياسة سعر الفائدة في النمو الاقتصادي في العراق -0.321 وبالنسبة للعراق يعتبر معامل الانحدار غير دال احصائياً لأن القيمة الاحتمالية للدلالة Sig تساوي 0.009 وهي أصغر من 0,01 أي أن معامل الانحدار دال احصائياً وفي مصر -0.954 وبالنسبة لمصر يعتبر معامل الانحدار دال احصائياً لأن القيمة الاحتمالية للدلالة Sig تساوي 0.009 وهي أصغر من

0,01 أي أن معامل الانحدار دال احصائياً وفي الامارات : -1.778 فبالنسبة للامارات يعتبر معامل الانحدار دال احصائياً لأن القيمة الاحتمالية للدلالة Sig. تساوي 0.003 وهي أصغر من 0,01 أي أن معامل الانحدار دال احصائياً.

7- نمو بطيء بالناتج المحلي الإجمالي في العراق واستمرار العجز في ميزان المدفوعات في العراق وكذلك استمرار العجز في الموازنة الحكومية نتيجة تنامي النفقات العامة .

5.المقترحات

من المقترحات التي لا بد على متخذ القرار العمل بموجبها بهدف تعزيز النشاط الاقتصادي وأداء القطاعات ومنها:

- 1- العمل فوراً على إعادة هيكلة القطاع المالي والمصرفي، ومحاولة دمج المصارف الأهلية بستة مصارف تتحول من صيغة البقالة المصرفية إلى صيغة المؤسسة المصرفية وكذلك إعادة هيكلة المصارف الحكومية والعمل على تحويلها لمؤسسات مصرفية وطنية.
- 2- تطبيق قانون التعرفة الجمركية وفق الصيغ التي جاء بها القانون والسيطرة على المنافذ الحدودية بهدف أولاً تحقيق الموارد المالية منها وثانياً تشجيع النشاطات الاقتصادية للاستثمارات الوطنية ووفق نمط يأخذ في الحسبان ال سلع والخدمات الضرورية والتكميلية والترفيهية .
- 3- محاولة تأسيس صناديق استثمارية سيادية لعدد من النشاطات في العراق وأهمها صندوق للتقاعد وآخر للأوقاف وصندوق ثالث لاستثمار أموال القاصرين وفق نمط حديث ويعمل على مستوى العالم .
- 4- محاولة اعتماد سياسة التقليل من الاستخدام النقدي باعتماد الآليات والتقنيات الرقمية الحديثة ومحاولة إعادة بناء الثقة بالنظام المالي العراقي، وضمان الودائع وتأمينها والعمل على تعبئة الموارد المحلية وفق السياقات المالية والمصرفية الصحيحة بضمانات دولية.
- 5- محاولة إعادة النظر وهيكلية المنظومة الرقابية وتفعيل دور ديوان الرقابة المالية وعدم تشتيت جهود الأداء الرقابي، وكذلك هيكلية منظومة النوعية وتطويرها .
- 6- العمل على فك الاشتباك الذي كان وما زال قائماً بين القطاع العام والخاص والحكومي ووضع استراتيجية واضحة للحكومة تكون منطلقاً لوضع أهداف وسياسات يمكن أن تأتي أوكلها ضمن الأمد الزمني المحدد .
- 7- اعتماد صيغة التقارير الشهرية والفصلية والنصف سنوية والسنوية للبنك المركزي وتفعيل نشرة البنك المركزي وفق مبدأ الشفافية والإفصاح واعتماد الدقة والموضوعية بوصفها المادة التي يعتمدها متخذ القرار وصانع السياسات في عمله.

المصادر والمراجع

- د.عبد الغفور إبراهيم أحمد (2009) ، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009 ص ص221-222.
- المهدياني، محمد خالد. الخطيب، خالد شحادة. مباله، بطرس (2006). " المحاسبة الحكومية" منشورات جامعة دمشق -
- صبري مصطفى ألبياتي (2001)، حركة ومؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق (2000 - 1960) بيت الحكمة، بغداد، كانون الأول، ص، 453
- دمحم طاقة (1999)، أهمية النفط العراقي في اقتصاديات العالم وتوقعات الطلب عليه، دراسة إستراتيجية، مجلة بحوث المؤتمر العلمي الثالث لجمعية الاقتصاديين العراقيين بغداد ، 1999 ، ص ص 174 - 170 .
- الكرخي، مجيد عبد جعفر (1999)، " الموازنة العامة للدولة" دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد،
- الكبيسي، عامر (1978)، "الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق" الجزء الثاني - دار الحرية للطباعة، العراق، المصادر -
- د. حامد حسين الصعيدي (2015)، دور السياسات المالية والنقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية.
- زاهد قاسم الساعدي & ابراهيم كاطع علو (2016)، اثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي في العراق ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة ميسان.
- موقع البنك الدولي ، data.albankaldawli.org.
- Wonter j. Den Haan, Quantitative easing evolution of economic thinking happened on vox, London,2016, p10.
- Michael Joyce, David Miles, Quantitative easing and unconventional monetary policy, The economic journal, November 2012, p276.
- Olivier loisel, Jean stéphane Mésonier, Les mesures non conventionnelles de la politique monétaire face à la crise, Banquede France,2009, p02.
- Gregory George, "L'examen des poltiques monétaires d'assouplissement quantitatif", Travail réalisé en vue de l'obtention du Bachelor, Haute école de gestion de Genève,2016, p12-13.
- Bowdler, C., & Radia, A. (2012). Unconventional monetary policy: the assessment, In: Oxford Review of Economic Policy. 28(4), 603-621.

کاریگه‌ری سیاسه‌ته ئابوورییه هه‌مووه‌کیه‌کانی مۆدێرن له‌سه‌ر گه‌شه‌ی ئابووری، لیکۆئینه‌وه‌یه‌کی پراکتیکی
له‌سه‌ر هه‌ریه‌ک له‌ (عێراق، ئیمارات، میسر) له‌ ماوه‌ی (2000-2021)
گه‌زه‌نگ خالد کریم

به‌شی ئابووری، کۆلیژی به‌ریوه‌بردن و ئابووری، زانکۆی سه‌لاحه‌ددین-هه‌ولێر

Gazang.kareem@su.edu.krd

پوخته

ئامانجی توێژینه‌وه‌که‌ ده‌ستیشانکردنی سیاسه‌ته‌ ئابوورییه هه‌مووه‌کیه‌کانی مۆدێرن (نه‌ختینه‌یی و دارایی) و پۆلی ئه‌وان له‌ گه‌شه‌ی ئابووری له‌ عێراقدا به‌راورد به‌ امارات و میسر، هه‌روه‌ها ئامانجی شیکردنه‌وه‌ی کاریگه‌ری هه‌ردوو سیاسه‌تی نه‌ختینه‌یی و دارایی بوو له‌ کاریگه‌ریکردن له‌سه‌ر گه‌شه‌ی ئابووری، که‌ به‌ پێژه‌ی سه‌دی نوێنه‌رایه‌تی ده‌کرێت گۆرانکاری له‌ گه‌شه‌ی به‌ره‌می ناوخبۆیی گشتیدا. بۆ سیاسه‌تی دارایی: (خه‌رجی گشتی و داهاقی گشتی)، و دوو لایه‌نی سیاسه‌تی نه‌ختینه‌یی: (نرخي ئالوگۆڤ، نرخي سوود و قه‌باره‌ی قه‌رزى ناوخبۆیی که‌ ده‌درێت به‌ که‌رتی تاییه‌ت). بۆ داناکانی ماوه‌ی (2000-2021). ئه‌نجامی توێژینه‌وه‌که‌ ده‌ریخست که‌ په‌یوه‌ندی و کاریگه‌رییه‌کی پوون له‌ درێژخایه‌ندا و له‌ ئاستیکی به‌رزدا له‌ ئیوان گۆرانکارییه سه‌ربه‌خۆکانی هه‌ردوو سیاسه‌تی دراوی و دارایی و گۆراوه‌ وابه‌سته‌کراوه‌که‌ له‌ گه‌شه‌ی ئابووریدا هه‌یه، ئه‌مه‌ش به‌و مانایه‌یه که‌ هه‌ردوو سیاسه‌تی دارایی و نه‌ختینه‌یی به‌شدارى ده‌که‌ن وه‌ک له‌ ئه‌نجامه‌کانی توێژینه‌وه‌که‌دا ده‌رکه‌وت، کاریگه‌ری سیاسه‌تی دارایی، که‌ به‌ خه‌رجیه‌کانی حکومه‌ت نوێنه‌رایه‌تی ده‌کرێت، کاریگه‌رتر بووه له‌ کاریگه‌ریکردن له‌سه‌ر گه‌شه‌ی ئابووری له‌ کاریگه‌رییه‌کانی سیاسه‌تی نه‌ختینه‌یی. له‌ توێژینه‌وه‌که‌دا کۆمه‌لیک پێشنیاری گرنگ بۆ گه‌یشتن به‌ سه‌قامگیری ئابووری خرایه‌پوو.

وشه سه‌ره‌کیه‌کان: سیاسه‌ته‌ ئابوورییه هه‌مووه‌کیه‌کان، سیاسه‌تی نه‌ختینه‌یی، سیاسه‌تی دارایی، نرخي ئالوگۆڤ، نرخي سوود.

**The Impact of Modern Macroeconomic Policies on Economic Growth, An Applied Study
In Each of (Iraq, UAE, Egypt) During the Period (2000-2021)**

Gazang khalid kareem

Department of Economic, College of Administration and Economic,

Salahaddin University-Erbil

Gazang.kareem@su.edu.krd

Abstract

The study aimed to identify modern macroeconomic policies (monetary and financial) and their role in achieving economic development in Iraq compared to the UAE and Egypt. Fiscal policy: (public spending and public revenues), and two aspects of monetary policy: (exchange rate, interest rate and volume of domestic credit granted to the private sector). For data for the period 2000-2021.

The results of the study and the existence of a clear relationship and impact in the long run and at a high level between the independent variables of each of monetary and fiscal policy and the dependent variable in economic growth, and this means that both fiscal and monetary policies contribute to influencing economic growth. Government spending was more effective in influencing economic growth than the impact of monetary policy. The researcher made a number of important recommendations to achieve economic stability.

Keywords: Macroeconomic policies, monetary policy, fiscal policy, exchange rates, interest rates.